SNA
SYRIAN NGO ALLIANCE
تحالف المنظمات السورية غير الحكومية

بيان تحالف المنظمات السورية غير الحكومية حول تجديد قرار مجلس الأمن الدولي لتقديم المساعدات عبر الحدود

يستمر الوضع الإنساني في سوريا بالتدهور مع دخول النزاع عامه العاشر، و لا يزال ازدياد مستويات العنف والتغير السريع في خطوط المواجهة يعرّضان الفئات الضعيفة للمخاطر، إذ بلغ عدد ذوي الاحتياج في بداية العام 11.1 مليون شخص في عموم أنحاء سوريا ، منهم 2.8 مليون يعيشون في شمال غرب سوريا ، و 1.4 مليون في الشمال الشرقي منها. نزح العديد من هؤلاء الأشخاص عدة مرات ولجؤوا إلى مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة السورية ؛ ولذلك لا يمكن الوصول إليهم إلا من خلال المساعدات عبر الحدود ، و التي سُمِحَ بها بموجب قرارات مجلس الأمن منذ العام 2014 ، فيما يعيش النازحون داخلياً في مناطق ومخيمات مكتظة ، عاجزةً عن تحمّل أي ضغط إضافي على الموارد المستنفدة أصلاً.

إن خطر تفشي كوفيد-19 سيؤدي إلى تفاقم الظروف الحالية الصعبة، بالإضافة إلى نقص السلع الأساسية والمواد الغذائية ، بسبب أكبر انخفاض في قيمة الليرة السورية منذ بدء النزاع .
حان الآن وقت العمل الدؤوب بهدف وصول إنساني مستدام و مستندٍ إلى مبادئ ، إلى المحتاجين في جميع أنحاء سوريا. يحث تحالفُ المنظمات السورية غير الحكومية مجلسَ الأمن ، التابع للأمم المتحدة ، على اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة ، لضمان تجديد قرار المجلس ذي الرقم 2165 (2504) ، في شهر تموز المقبل.

من بين أربعة ملايين شخص يقطنون في شمال غرب سوريا ، يقدر عدد النازحين داخليًا بـ 2.7 مليون شخص ، وفي الآونة الأخيرة وردت تقارير تفيد أن حوالي 840.000 شخص ، من أصل حوالي مليون شخص نزحوا في شمال غرب سوريا بين كانون الأول الماضي وبداية آذار، لا يزالون في حالة نزوح ، بما في ذلك حوالي 500.000 طفل وحوالي 180.000 امرأة. إن الاحتياجات طويلة المدى تزداد ، بما في ذلك خدمات الصحة والتغذية والتعليم ، مع استمرار الحاجة الملحة إلى المأوى والغذاء والمياه والصرف الصحي والنظافة والحماية ، فعلى سبيل المثال، هنالك ما يزيد عن 100.000 شخص ممن نزحوا خلال موجة العنف الأخيرة ، لم يتمكنوا من الحصول على مساعدات غذائية طارئة. إن نزوح العائلات في شمال غرب سوريا لا يعني أنهم فقدوا منازلهم فقط ، ولكنهم أيضًا فقدوا سبل العيش ، حيث أن غالبيتهم مزارعون لم يعودوا قادرين على الوصول إلى حقولهم ، أو فقدوا ماشيتهم أثناء النزوح.

ظلت المساعدات عبر الحدود ، و التي تم إقرارها بموجب قرارات مجلس الأمن ، جزءاً أساسياً من الاستجابة الإنسانية ، إذ أنه من الضروري أن تصل المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص ذوي الاحتياج بشكل فعال ، و بكل الوسائل المتاحة ، لذلك يجب أن يكون إجماع أعضاء مجلس الأمن على الواجب الإنساني المتمثل في تجديد القرار، الأولوية العليا في جميع المحادثات ، وأن تُوجَّه عملية اتخاذ القرار بشأن صياغة قرار المساعدات عبر الحدود ، بغض النظر عن أية اعتبارات سياسية ، وفي الوقت ذاته ، واستناداً إلى التجارب السابقة، فإن المساعدة عبر خطوط التماس لا يمكن أن تكون بديلاً عن المساعدات عبر الحدود في أية حال من الأحوال ، حيث تغطي 2٪ فقط من الاحتياجات و تعاني تأخيرات في الوصول إلى المناطق المستهدفة.

إن المأمول من أعضاء مجلس الأمن الدولي أن يدركوا الاحتياجات المتزايدة في جميع أنحاء سوريا ، والحاجة الملحة لوصول المساعدات عبر الحدود ، وآلية كامل سوريا (WoS). إن عدم الاستقرار وانعدام الأمن المستمرين في العديد من المناطق في سوريا ، يجعلان تجديد القرار بما يتماشى مع المعايير الإنسانية الأساسية ضرورةً غايةً في الإلحاح.

في ظل غياب الوصول الإنساني في الوقت المناسب عبر خطوط التماس، فإن من الضروري الحفاظ على الوصول عبر الحدود ، لأن فعالية هذا الوصول ثبتت منذ العام 2014. سيؤدي عدم تجديد قرار مجلس الأمن 2165 (2504) إلى تعطيل المساعدات المنقذة للحياة ، و التي تشتد الحاجة إليها يوماً بعد آخر، فإذا لم يتم تجديد قرار المساعدات عبر الحدود ، فسوف يتوقف التمويل من خلال الأمم المتحدة ، بما في ذلك صندوق التمويل الإنساني (SCHF) ، ما يعني أن المساعدات الإنسانية

، التي قد تصل قيمتها إلى 300 مليون دولار سنويًا ، لن يتم تقديمها عبر الأمم المتحدة ، وسيصبح دورها في التفاوض على الوصول الإنساني محدوداً للغاية ، إن لم يكن معدوماً تماماً ، على عكس التنسيق الذي تقوده الأمم المتحدة ، والذي أكد مسؤولو الأمم المتحدة أنه مستمر. بالإضافة لما سبق ، تعتمد 50٪ من المنظمات المحلية العاملة في شمال غرب سوريا بشكل شبه كامل على تمويل الأمم المتحدة لتنفيذ مشروعاتها ، و سيؤدي غياب تمويل الأمم المتحدة إلى خسارة نسبة كبيرة من الاستجابة الحالية التي تقدمها هذه المنظمات.
لقد استثمرت الأمم المتحدة الكثير في تطوير وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية السورية ، وكانت تعتمد عليها في تنفيذ مشروعاتها وتقديم المساعدة ، وبالتالي فإن عدم تجديد القرار عبر الحدود لن يعني فقط فقدان تمويل الأمم المتحدة للمنظمات السورية غير الحكومية ، ولكنها ستفقد أيضًا الخبرة المتراكمة التي بنيت على مدى ثماني سنوات من الاستثمار المتواصل من قبل الأمم المتحدة في هذه المنظمات.

لعبت الجهات الفاعلة الإنسانية في شمال غرب سوريا دورًا رئيسيًا في التصدّي لمختلف أشكال إساءة معاملة الأطفال ، بما في ذلك الإهمال والانتهاكات والاستغلال . و فيما تتكرر موجات هائلة من حالات النزوح الداخلي ، وتدهور الوضع الأمني ، و تفشّي وباء كوفيد-19 ، فإنه من الواجب دق أجراس الخطر حول هذه التهديدات الكبيرة ، مثل سوء المعاملة الجسدية والعاطفية والصحة النفسية والاضطراب النفسي والاجتماعي و الأطفال الوحيدين والمنفصلين عن ذويهم والاستبعاد الاجتماعي وعمالة الأطفال والزواج المبكر، و ستكون النتيجة تفاقم معاناة الأطفال والفتيات والنساء في المجتمعات الهشة أصلاً ، والنقص الهائل في خدمات الحماية والوقاية الأساسية في شمال غرب سوريا. يمكن أن يؤدي عدم تجديد القرار عبر الحدود في نهاية المطاف إلى أزمة حماية ، بما في ذلك زيادة كبيرة في تعطيل البيئات التي يعيش وينمو فيها الأطفال. إن المخاطر العديدة التي تواجه هؤلاء الفتيات والفتيان لها تأثير مدمر على سلامتهم وأمنهم الجسدي و على مستقبلهم.

يؤدّي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) دورًا رئيسيًا في المناصرة مع أعضاء مجلس الأمن والحكومة السورية والدول المجاورة لاستمرار الوصول الإنساني عبر الحدود إلى سوريا. لقد تسبب إغلاق معبر اليعربية الحدودي في يناير / كانون الثاني ، وقرار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بتعليق الشحنات عبر الحدود والتمويل للمنظمات غير الحكومية ، في خلق تحديات كبيرة للاستجابة الإنسانية في الشمال الشرقي. بناء على ذلك فإننا نخشى مصيرًا مشابهًا لشمال غرب سوريا في حالة عدم تجديد القرار مع الأخذ بعين الاعتبار أن شمال غرب سوريا فيه ضعف عدد الأشخاص ذوي الاحتياج مقارنة بالشمال الشرقي منها.

استناداً لما سبق ، فإننا نحث أعضاء مجلس الأمن الدولي على التصويت على تجديد قرار مجلس الأمن 2165 (2504) من أجل:

- تجديد نقطتي العبور المذكورتين المتبقيتين في شمال غرب سوريا ، وضمان أن أية جهود لإضافة نقاط عبور جديدة لن تعرّض احتمال تجديد نقاط العبور الحالية للخطر.
- شمول القرار لمعبر تل أبيض ، بسبب حاجة الناس القريبين منه إلى المساعدة الإنسانية ، لا سيما وأن الحكومة التركية سمحت للمنظمات غير الحكومية بالدخول والعمل في تلك المنطقة.
- تجديد القرار لمدة لا تقل عن 12 شهراً لضمان التخطيط الفعال للاستجابة الإنسانية ، وتخفيف حالة القلق وعرقلة عمليات الإغاثة.
- أخذ التحديات المستمرة التي تواجه الوصول الإنساني عبر خطوط التماس في سوريا بعين الاعتبار.

تحالف المنظمات غير الحكومية السورية،
21 حزيران 2020